

الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

الغاية ١٥-١٧: احترام الهاشم السياسي والقيادة لكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

المؤشر ١-١٥-١٧: مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي

المعلومات المؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

المفاهيم والتعريف

التعريف:

يسعى هذا المؤشر إلى قياس مدى وكيفية استخدام جميع الشركاء الإنمائيين المعنيين لأطر نتائج البلدان النامية من جانب كافة الشركاء الإنمائيين المعنيين من أجل تخطيط جهود التعاون الإنمائي وتقييم أدائهم.

يقيم المؤشر الدرجة التي يقوم بها مقدمو التعاون الإنمائي (أي الشركاء الإنمائيين) بتصميم تدخلاتهم بالاعتماد على مؤشرات الأهداف والنتائج المستمرة من أطر النتائج التي تقودها الحكومات النامية والتي تعكس أولويات وأهداف البلد الإنمائية.

الأساس المنطقي:

يوفر قياس مواءمة دعم مقدمي الخدمات مع الأولويات القطرية من حيث تصميم التدخل ونوع آليات الإبلاغ عن النتائج تقييمًا ذا صلة في ما يتعلق بدرجة "احترام الحيز والقيادة السياسيين لكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات مملوكة للدولة للقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة".

على وجه الخصوص، بالنسبة للتدخلات المعتمدة في السنة المرجعية (أي أحدث سلوك)، يقيس التقييم مدى تحديد دعم البلدان الأخرى والمنظمات الدولية لأولويات وشروط خارجية إلى البلدان المتلقية التي لا تتعكس في آليات وضع الأولويات القطرية القائمة أو أدوات التخطيط.

توفر المعلومات التي يتم جمعها ضمن هذا المؤشر "مرآة ثنائية الاتجاه"، تقدم تقديرًا على المستوى القطري لحيز السياسة الحالي لبلد ما، وتقديرًا مجملًا على مستوى مزود الخدمة على درجة التزام الطرف الإنمائي مع أطر النتائج القائمة آليات وضع الأولويات في البلدان المتلقية حيث تعمل.

المفاهيم:

تحدد أطر النتائج القطرية (CRFs) مقاربة الدولة للنتائج ونظم الرصد والتقييم المرتبطة بها والتي تركز على الأداء وتحقيق نتائج التطوير. باستخدام الحد الأدنى من التعريف، تتضمن أطر النتائج هذه أهدافاً ومؤشرات نتائج متعددة (مثل المخرجات والنتائج و / أو التأثير). كما وضعوا أهدافاً لقياس التقدم في تحقيق الأهداف المحددة في وثائق التخطيط الحكومية. من الناحية العملية، كثيراً ما يتم تحديد أطر النتائج التي تقودها الحكومات على المستوى القطري (مثل خطط الرؤية طويلة الأجل، واستراتيجيات التنمية الوطنية) ويتم تفعيلها بمزيد من التفصيل على مستوى القطاع (مثل الاستراتيجيات القطاعية)، حيث يتم وضع أهداف ومؤشرات محددة لإطار زمني معين.

ويتيح تعريف إطار النتائج الذي يقوده البلد المستخدم لهذا المؤشر إمكانية استخدام آليات مكافحة للأولويات على المستوى القطري حيث لا تحدد جميع البلدان أولوياتها من خلال أطر النتائج القطرية المنسقة والمتكاملة.

يشمل التعريف الواسع لأدوات التخطيط القائمة على حقوق الملكية مثل أطر النتائج القطرية CRF: خطط الرؤية طويلة الأجل، استراتيجيات التنمية الوطنية، والخطط المانحة - متعددة حكومية مشتركة، استراتيجيات وسياسات وخطط الحكومة، أدوات التخطيط دون الوطنية، وكذلك الأطر الأخرى (مثل مصفوفات أداء دعم الميزانية، والنهج القطاعية الشاملة). في المقابل، لا تعتبر وثائق التخطيط وتحديد الأولويات التي يتم إنتاجها خارج الحكومة، مثل الاستراتيجيات القطاعية التي يعودها مقدمو الخدمات، من أطر النتائج القطرية.

التعقيدات والقيود:

يغطي جمع البيانات حالياً حوالي 80 بلداً ناماًًاً للفترة 2015-2016. يتم إنشاء التقديرات الخاصة بالبلدان المتقدمة آخذين في اعتبارها دورها كمقدمين للتعاون في مجال التنمية (الصيغة الثانية).

تقوم عملية الرصد المستمرة بجمع البيانات خارج نطاق المؤشر المقترن، بما في ذلك الجوانب الإضافية مثل مشاركة الحكومة المقدمة في تخطيط عمليات تقييم المشروعات / البرامج. يمكن تحسين تفاصيل استراتيجية جمع البيانات ومنهجية المؤشر بشكل إضافي في ضوء الموجة الأولى من البيانات المجمعة لعام 2015 (والتي سيتم الإبلاغ عنها في منتصف عام 2016).

المنهجية

طريقة الاحتساب:

لتوفير مقياس شامل حول مدى استخدام أطر النتائج المملوكة للدولة وأدوات التخطيط الأخرى التي تقودها الحكومات، يحسب المؤشر الدرجة التي تحدد بها الأهداف ومؤشرات النتائج وأطر الرصد المرتبطة بالتدخلات الإنمائية الجديدة من المصادر الحكومية - بما في ذلك المصادر الوطنية وأدوات التخطيط القطاعي ودون الوطني:

لكل تدخلات تنمية ذات حجم كبير (مليون دولار أمريكي أو أكثر) تمت الموافقة عليها خلال السنة المرجعية:

س 1 ما إذا كانت الأهداف مستمدّة من أطر وخطط واستراتيجيات النتائج التي تقودها الحكومات

س 2 حصيلة النتائج (مخرجات) المؤشرات المستمدّة من أطر وخطط واستراتيجيات النتائج التي تقودها الحكومات

س 3 حصيلة نتائج (مخرجات) المؤشرات التي تعتمد على مصادر البيانات التي توفرها أنظمة الرصد القائمة في البلد أو الخدمات الإحصائية الوطنية لتتبع النسبة المئوية لنقدم المشروع

ستوفر المتوسطات المجمعة لكل بلد ناماً تقييماً لساحة وقيادة السياسات المتاحة في البلد. الصيغ متاحة على:
<http://unstats.un.org/sdgs/files/metadata-compilation/Metadata-Goal-17.pdf>

لاحظ أن البيانات الرامية إلى تحديد النتائج من خلال المساهمات الفعلية للمزود من حيث التمويل المتاح متوفّرة، إذا طلبت من جانب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة للجمعية (UN / SDG).

وسوف تشير المتوسطات المجمعة لكل مزود للتعاون الإنمائي إلى النسبة المئوية للمواعدة مع آليات تحديد الأولويات التي تقودها البلدان. الصيغ متاحة على:
<http://unstats.un.org/sdgs/files/metadata-compilation/Metadata-Goal-17.pdf>

يتم الحصول على إجمالي عالمي للمؤشر عن طريق حساب متوسط الأبعاد الثلاثة للمواعدة مع أولويات البلد وأهدافه عبر جميع التدخلات الجديدة للسنة المشمولة بالتقرير. الصيغ متاحة على:
<http://unstats.un.org/sdgs/files/metadata-compilation/Metadata-Goal-17.pdf>

عند التجميع، تم اتخاذ القرار بعدمأخذ الوزن حسب حجم المشروع / التدخل من أجل إعطاء نفس المستوى من الأهمية لمدى استخدام أطر النتائج المملوكة للدولة وأدوات التخطيط في المشاريع المتوسطة الحجم مقابل المشاريع الكبيرة، حيث يحاول المؤشر التقاط السلوك العام لمقدمي الخدمات في تصميم تدخلات جديدة في بلد معين. ومن شأن الترجيح حسب حجم المشروع أن يمثل مشاريع البنية التحتية وتدخلات أقل تمثيلاً تركز على التأثير على السياسات والترتيبيات المؤسسية. ومع ذلك، تتوفر بيانات حول حجم المشروع.

التفصيل:

وبالنظر إلى النهج التصاعدي في توليد المؤشر، سيكون من الممكن إجراء تصنيف على المستوى القطري، وعلى مستوى مقدم الخدمة، وعلى مستوى القطاع، وعلى مستوى مشروع التنمية.

وبينما تتم عملية جمع البيانات على المستوى القطري، في نهج من أسفل إلى أعلى، يمكن استخدام المجاميع العالمية والإقليمية لرصد الالتزامات المتفق عليها دولياً والمتعلقة بتعزيز الملكية القطرية وتحسين توافق الشريك مع أهداف التنمية المحددة وطنياً.

معالجة القيم الناقصة:

على مستوى البلد

لا يوجد معالجة للقيم الناقصة. ومع ذلك، تجري عملية للتحقق من الصحة تشمل ممثلي حكومات البلدان والمكاتب القطرية وكذلك مكاتب المقر لمقدمي التعاون الإنمائي. يتم تمييز القيم الناقصة أثناء عملية التحقق من الصحة هذه، وتحتاج المحاولات لملء هذه الفجوات.

على المستويين الإقليمي والعالمي

لا يوجد أي إسناد للقيم الناقصة. وتُبذل محاولات لتقليل الفجوات في البيانات المقدمة أثناء عملية التتحقق من البيانات، بما في ذلك التثليث مع مكاتب المقر لمقدمي التعاون الإنمائي.

المجاميع الإقليمية:

يتم إنشاء التقديرات العالمية والإقليمية من خلال احتساب معدل متوسط بسيط عبر جميع المشاريع المبلغ عنها. وقد تقرر عدم استخدام المتوسط المرجح لإعطاء نفس القدر من الاهتمام للمشاريع الصغيرة والكبيرة (على الرغم من أنه يتم تسجيل كمية المشاريع ونوعها في البيانات للسماح بالمزيد من التبويب المتقدم).

مصادر التفاوت:

يتم تجميع الأرقام الوطنية بشكل مباشر للتوصل إلى أرقام عالمية.

مصادر البيانات

الوصف:

تدعم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً حوالي 80 بلداً ناماً في جمع البيانات ذات الصلة على أساس كل سنتين، وتؤدي هذه المنظمات قيادة البيانات وضمان الجودة على الصعيد العالمي. وتقود الحكومة عملية جمع البيانات والتحقق منها، مع مشاركة قوية من الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك مقدمي التعاون الإنمائي، وممثلي البرلمانات، والحكومات المحلية، ومنظمات

المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والنقابات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم البلدان بإضفاء طابع مؤسسي متزايد على عملية جمع البيانات داخل نظمها الوطنية لإدارة المعونات وقد تتمكن من الإبلاغ عن المؤشر على أساس سنوي.

عملية الجمع:

تتم عملية جمع البيانات على النحو التالي:

(1) يتم أولاً تحديد ممثل عن حكومة البلد المشار إليه كمنسق وطني.

(2) يقوم المنسق الوطني بجمع مدخلات من مقدمي التعاون الإنمائي. وتقدم البيانات إلى فريق الرصد التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتخضع بعد ذلك لجولة مصادق عليها مع مكاتب المقر لمقدمي التعاون الإنمائي.

(3) لا يتم إجراء أي تعديلات على البيانات بعد خضوعها لعملية التحقق من الصحة.

توافر البيانات

ويقوم حوالي 80 بلداً ناماً حالياً بقيادة عملية جمع البيانات لتحديد قيمة خط الأساس لعام 2015. وسيتم جمع قياسات جديدة للمؤشر كل سنتين.

ستحدد البيانات المجمعة خطأً أساسياً لتلك البلدان النامية البالغ عددها 80 بلداً ولـ 75 مواداً رسمياً على الأقل للتعاون الإنمائي - بما في ذلك البلدان المتقدمة البالغ عددها 29 بلداً الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن المنظمات الست الرئيسة المتعددة الأطراف فيما يتعلق بتمويل التنمية (أي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية).

الجدول الزمني

جمع البيانات:

يتم حالياً تجميع بيانات دورة الرصد 2015-2016 وسيتم الانتهاء منها في أوائل آب / أغسطس. ستعقد دورة الرصد التالية المخطط لها في 2018/2019.

إصدار البيانات:

سيتم توفير بيانات دورة الرصد 2015-2016 في أوائل شهر تشرين الأول / أكتوبر. بعد ذلك، ستعقد دورة مراقبة نصف سنوية.

الجهات المزودة بالبيانات

الاسم:

ممثلو الحكومات القطرية (عادة من وزارة التخطيط أو وزارة المالية) هم المسؤولون عن جمع البيانات. ويقوم هؤلاء الممثلون بتوحيد المدخلات من مقدمي التعاون الإنمائي.

الوصف:

ممثلو الحكومات القطرية (عادة من وزارة التخطيط أو وزارة المالية) هم المسؤولون عن جمع البيانات. ويقوم هؤلاء الممثلون بتوحيد المدخلات من مقدمي التعاون الإنمائي.

الجهات المجمعة للبيانات

ويتولى فريق الرصد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية تجميع وتوليف البيانات على المستوى العالمي.

المراجع

دليل الموارد الموحدة:

<http://effectivecooperation.org/>

المراجع:

Ocampo, Jose Antonio (2015). A Post-2015 Monitoring and Accountability Framework. UNDESA: CDP Background Paper No. 27. ST/ESA/2015/CDP/27

Espey, Jessica; K. Walecik and M. Kühner (2015). Follow-up and Review of the SDGs: Fulfilling our Commitments. Sustainable Development Solutions Network: A Global Initiative for the United Nations. New York: SDSN.

Coppard, D. and C. Culey (2015). The Global Partnership for Effective Development Co-operation's Contribution to the 2030 Agenda for Sustainable Development. Plenary Session 1 Background Paper. Busan Global Partnership Forum, Korea.

GPEDC (2015). Monitoring Guide 2015-2016. New York/Paris: GPEDC. Accessed at www.effectivecooperation.org

المؤشرات ذات الصلة

ج 1-16-17 و 5